آب/اغسطس ١٩٨٧
August 1987

النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

دول المحيط الهادىء

حثّ دول المحيط الهادىء على ابرام العهود الدولية

ناشدت منظمة العفو الدولية دول المحيط الهادىء – تونغا وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو وساموا الغربية وجزر سولومون وتوفالو وكيريباتي وفيجي – الانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

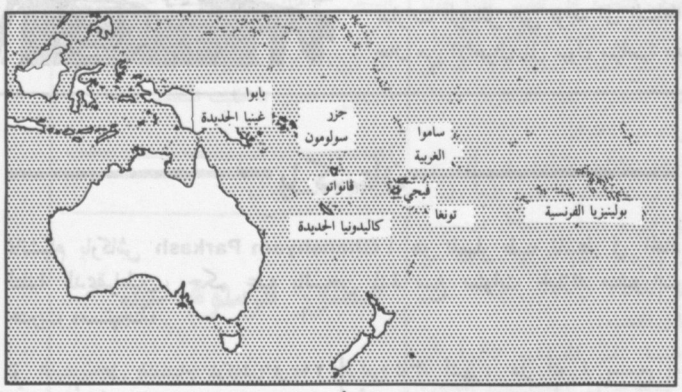

تتضمن دساتير معظم دول المحيط الهادىء اجراءات وقائية مشدّدة من أجل حماية حقوق الإنسان، وليست هناك مباعث قلق رئيسية لمنظمة العفو الدولية في هذه المنطقة، وان كانت تراقب عن كثب الحالة في فيجي.

وقد أشارت المنظمة في مناشدتها إلى أن إبرام المعاهدات الدولية أو الانضمام اليها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، سيكون بمثابة تأكيد للمجتمع الدولي عن تصميم هذه الدول على احترام الحقوق الأساسية التي تكفلها حالياً القوانين المحلية.

ومن شأن هذا الابرام ان يضمن أيضاً التزام الحكومات الوطنية في المستقبل بحماية هذه الحقوق بصورة دائمة، بغضّ النظر عن الجهة الحاكمة، أو القوانين المسنونة، أو التعديلات المجراة على الدستور.

وحتى اليوم لم تبرم أي من دول المحيط الهادىء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو اتفاقية مناهضة التعذيب. وهناك دولة واحدة فقط منضمة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهي جزر سولومون. أما المناشدة التي بعثت بها المنظمة من أجل ابرام العهود فقد صدرت في اعقاب أول زيارة إلى المنطقة قام بها أحد ممثلي المنظمة في أواخر عام ١٩٨٦. □

بلغاريا

انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأقلية التركية

فرضت السلطات البلغارية رقابة مشدّدة وأصدرت معلومات ملفّقة في محاولة لاخفاء سياسة الدمج القسري التي تنتهجها ضد الأقليّة العرقية التركية في البلاد، ولحجب الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان التي رافقت تنفيذ هذه السياسة.

هذا ما توصل اليه تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية يتناول بالتفصيل مباعث قلقها حول حملة الدمج.

وتشمل مباعث القلق هذه احتجاز سجناء الرأي، واعادة التوطين القسري للعائلات بسبب معارضتها السلمية لحملة الدمج، هذا إلى جانب ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة.

وتعتقد المنظمة أن المعلومات الملفّقة تشمل رسائل موقّعة تحت الاكراه بالتهديد تنفي الادعاءات حول انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى انباء صحفية غير دقيقة وبيانات مغرضة.

يقدّم التقرير الجديد تفاصيل الاجتماع الذي تم بين وفد المنظمة ومسؤولي السفارة البلغارية في بون، حيث أقرّ أحد المسؤولين لأول مرة بأن المظاهرات ضد الحملة «الطوعية» و«العفوية» قد اسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح.

ويتضمن التقرير أيضا معلومات مفصلة جديدة عن مظاهرات جماعية جرت في أقاليم بلغاريا الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، عندما قتل عدد غير معروف من الأقلية العرقية التركية على أيدي قوات الأمن، بعد أن حاول آلاف المتظاهرين، بمن فيهم النساء والأطفال، اقتحام دور البلدية في مومشيلغراد وبنكوفسكي احتجاجاً على حملة تغيير الأسماء.

وألقي في السجن بأكثر من مائتي شخص لمعارضتهم الحملة المذكورة، وتبنت منظمة العفو الدولية عدداً منهم كسجناء رأي، وهي تناشد الآن من أجل اطلاق سراحهم. ومن بينهم حليم هيوسينوف باسادزوف Halim Hyuseinov Pasadzhov، من صوفيا، الذي احتجز ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٨٥ بعد رفضه تغيير اسمه «طوعا»، ثم اعيد اعتقاله في أيار/مايو لاستمراره في معارضة الحملة. واتهم بالتجسس بعد أن وجدت السلطات في منزله ملاحظات نقلها عن نشرات إذاعات اجنبية، وادّعي أنه خضع للضرب على اخمص قدميه خلال احتجازه.

ويورد تقرير المنظمة بالتفصيل صعوبة الحصول على معلومات موثوقة بسبب الرقابة المفروضة على المطبوعات. وهناك قيود دائمة على المراقبين الأجانب الذين يزورون مناطق معينة، خاصة المناطق الواقعة على مدى ٣٠ كيلومتراً من كاردجالي. □

الاتحاد السوفياتي

هجرة أحد سجناء الرأي

في ٢٢ أيار/مايو، سمح لدانيلو شوموك Danylo Shumuk بالهجرة من الاتحاد السوفياتي. وهو كاتب أوكراني في الثانية والسبعين من عمره، قضى في السجن ما مجموعه ٤٢ سنة كسجين سياسي. وقد اطلق سراحه في كانون الثاني/يناير بعد قضائه ١٥ سنة كسجين رأي.

بعد اطلاق سراحه، قدّم دانيلو شوموك طلباً للسماح له بالانضمام إلى ابن اخته في كندا. وفيما كانت تدرس السلطات طلبه، أرغم على العيش تحت ظروف رقابة ادارية صارمة للغاية، بحيث أنه وصفها على أنها اسوأ من الظروف التي عاشها خلال النفي الداخلي.

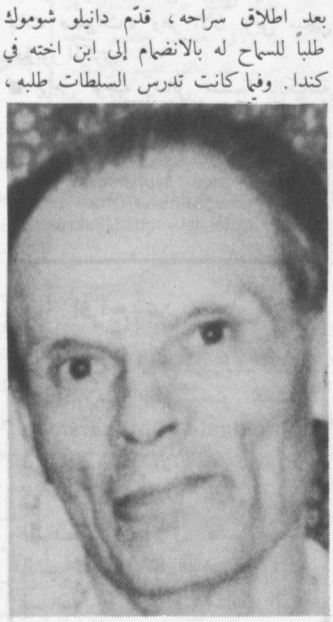

«أرجوكم نقل اصدق امتناني إلى جميع أصدقائكم الذين كان لضغوطهم المتواصلة المثابرة على السلطات السوفياتية دور هام ضمن الجهود الإجمالية التي أدّت في النهاية إلى هذه النتيجة السعيدة.» دانيلو شوموك (أعلاه)، الذي قضى السنوات الـ ٤٢ الأخيرة كسجين سياسي.

وكان دانيلو شوموك قد سجن بصورة متعاقبة في ظل حكومات بولونيا والمانيا النازية والاتحاد السوفياتي. وقد حكمت عليه السلطات السوفياتية بالاعدام عام ١٩٤٦، لكنها خفّفت الحكم فيما بعد إلى السجن لمدة عشرين سنة.

وقد اطلق سراحه عام ١٩٥٦ بموجب عفو، لكنه سجن فيما بعد لمدة تسع سنوات لعلاقته المزعومة بالوطنيين الأوكرانيين. وعندما أفرج عنه عام ١٩٦٧، كتب مذكّراته، وكانت آخر مرة اعتقل فيها في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ عندما اكتشفت المخطوطة. وادين «بالتحريض والدعاية المناوئة للسوفيات»، وحكم عليه بالسجن للمدة القصوى البالغة عشر سنوات، يعقبها نفي داخلي لمدة خمس سنوات. وقضى الحكم الصادر بحقه بأكمله، أولاً في مستعمرة اصلاحية للعمل الالزامي في اقليمي موردوفيا وبيرم، ثم في قرية كاراتوبي الصحراوية في جمهورية كازاخستان في آسيا الوسطى. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجينا من سجناء الرأي. وقد القي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية او السياسية او لونه او جنسه او اصله العرقي او لغته. ولم يستخدم اي منهم اساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من انحاء العالم كافة ان تساعد على تأمين اطلاق سراحهم او تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك ان تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

باكستان

غانشيام باركاش Ghanshyam Parkash ، هو تلميذ طب ناشط في اتحاد الطلبة الديمقراطيين، حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات لحيازته منشورات اعتبرت «مستهجنة».

القي القبض على غانشيام باركاش في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ عند محطة باص في حيدر أباد. وقيل فيما بعد أنه نقل إلى منزل غير منزله في حيدر أباد وجدت فيه منشورات ومواد أخرى.

بعد احتجازه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، نقل إلى كراتشي وبقي فيها نحو ثلاثة أشهر، علم أنه لم يسمح له أثناءها بالاتصال بعائلته أو بمحاميه. وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٨٣، أعيد إلى سجن نارا الخاص في حيدر أباد.

وعندما بدأت محاكمته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، كانت الأحكام العرفية ماتزال سارية المفعول. وجرت محاكمته أمام محكمة عسكرية خاصة، تعتقد المنظمة أنها لم تتقيد بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وكانت التهم الموجهة إليه تتعلق بحيازة مطبوعات تستهدف «إثارة البغضاء ضد القوات المسلحة» و«بين مواطنين من مختلف الأقاليم والطبقات».

وقد أدين وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات. واعلن الحكم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥، ولم يبدأ مفعوله الرجعي إلا من ٥ أيار/مايو ١٩٨٥، أي تاريخ انتهاء المحاكمة، مما لم يأخذ بعين الاعتبار الفترة التي قضاها قيد الحجز قبل بدء محاكمته.

وغانشيام باركاش متزوج وله ثلاث بنات صغيرات، وهو الآن نزيل سجن خيربور المركزي.

■ يرجى توجيه رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عن غانشيام باركاش، إلى:

His Excellency Mohammad Khan Junejo/Prime Minister/Office of the Prime Minister/Islamabad/Pakistan. □

افراج عن سجين

افرج بكفالة في ١٢ حزيران/يونيو عن الأب سمانجاليسو مخاتشوا Smangaliso Mkhatshwa ، أمين عام مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في جنوب افريقيا الذي أبرزت المنظمة قضيته في باب سجناء الشهر في نشرتها الاخبارية لشهر نيسان/ابريل ١٩٨٧. وكانت التهمة الموجهة إليه تعود إلى أوائل عام ١٩٨٦، قبل احتجازه لمدة سنة دون تهمة أو محاكمة بمقتضى احكام حالة الطوارىء.

رومانيا

دوميترو ايوغا Dumitru Iuga ، هو كهربائي في الأربعين من عمره، حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات عام ١٩٨٣ بتهمة «الدعاية ضد الدولة الاشتراكية».

قام دوميترو ايوغا عام ١٩٨٣، حسب معلومات المنظمة، بتنظيم جماعة من الطلبة والعمال الشباب الساخطين على سياسات وقيادة الرئيس الروماني نيكولاي شاوشسكو Nicolae Ceausescu. وورد انهم كانوا يخطّطون لنشر سخطهم علنا لكنهم اعتقلوا قبل تمكنهم من القيام بذلك. وجرى اعلام المنظمة أنهم حوكموا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ بتهمة «الدعاية ضد الدولة الاشتراكية».

حكم على دوميترو ايوغا بالسجن لمدة عشر سنوات بموجب المادة ١٦٦ من قانون العقوبات الروماني، فيما حكم على كل من الأشخاص السبعة المتهمين معه (لا تعرف المنظمة أسماءهم) بالسجن لمدة خمس سنوات بموجب المادة نفسها.

ومن المحتمل أن الحكم الصادر بحقه قد خفّف بنسبة الخُمس (سنتين) بمقتضى مراسيم العفو الصادرة في آب/اغسطس ١٩٨٤ وحزيران/يونيو ١٩٨٦، وبالتالي ربما أصبح من الممكن اطلاق سراحه بحلول عام ١٩٩١. وقد علمت المنظمة باطلاق سراح المتهمين معه بمقتضى مراسيم العفو.

■ يرجى توجيه رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً إلى:

President Nicolae Ceausescu/Calea Victoriei 49-53/Bucharest/Romania; and to: Minister of Justice/Ghoerghe Chivulescu/Bul. Gh. Gheorghiu — Dej 33/Bucharest/Romania. □

البيرو

ماورو أريستيدس أوتشوا Mauro Aristides Ochoa ، هو مستشار مجتمع قروي في التاسعة والعشرين من عمره، تجري محاكمته حالياً بتهمة الارهاب. ويقول المحامون أن دليل الاثبات الوحيد ضده هو اعتراف انتزع منه تحت التعذيب.

يعمل ماورو أوتشوا كمنظم لصغار المنتجين الزراعيين، وهو مشهور في اقليم كوزكو كممثل. وقد اعتقله البوليس في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ لدى وصوله إلى منزله في حيّ انديبندنسيا في كوزكو. وقال محام رآه بعد عدة أيام من اعتقاله ان جسده كان مغطّى برضوض بالغة، وأنه ادّعى انه عذّب عندما رفض التوقيع على شهادة تورّطه في نشاطات «ارهابية».

لقد اتهم ماورو أوتشوا بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٦. (قانون مكافحة الارهاب) بالإنتماء إلى مجموعة من رجال العصابات. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، حاولت هذه المجموعة تدمير برج لأسلاك الكهرباء في حيّ انديبندنسيا. وقد اعتقل عدة أشخاص آخرين على أثر هذا الحادث، وورد أن شخصاً واحداً لاقى مصرعه على يد البوليس.

وقال تلميذ مدرسة، وهو شاهد الادعاء الرئيسي، أنه ارغم تحت التعذيب على القول بأن ماورو أوتشوا اشترك في محاولة نسف برج اسلاك الكهرباء. ومع أن هذه الافادة جرى سحبها، كما ورد، لم تسحب التهم الموجهة لماورو أوتشوا، وماتزال اجراءات المحاكمة آخذة مجراها.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات من شأنها أن تؤيد نفي ماورو أوتشوا لتهمة اشتراكه في اعمال العنف أو دعمه لها. وتعتقد المنظمة أنه احتجز بسبب نشاطه المشروع في مجال الانماء الريفي مع الفلاحين المزارعين، مما أدى إلى تنظيم لجان من صغار المنتجين الزراعيين.

وتلقت المنظمة تقارير متلاحقة عن المضايقات التي يتعرّض لها قادة المزارعين المحليين أو اعضاء المنظمات التي تقدم المشورة المهنية للمجتمعات الريفية، وهو الأمر الذي أدّى في بعض الحالات إلى احتجازهم بتلفيق تهمة الارهاب ضدهم. وفي حالات مماثلة جرت في الماضي، كانت تسقط التهم الموجهة إلى سجناء الرأي، أو تبرأ ساحتهم في نهاية الأمر. لكن هناك كثيرون ممن قضوا في السجن مدداً وصلت إلى ثلاث سنوات بانتظار البت في قضاياهم.

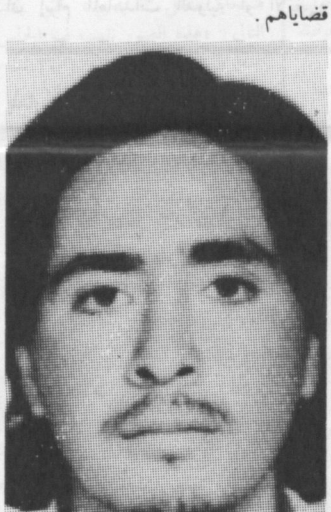

■ يرجى توجيه رسائل متسمة بالكياسة تناشد اطلاق سراحه فوراً دون قيد أو شرط، إلى:

Presidente Alan Garcia/Palacio de Gobierno/Plaza Armas/Lima/Peru; and to: Dr Hugo Denegri Cornejo/Sr Fiscal de la Nación/Fiscalfa General de la Nación/Centro Civico/Lima/Peru. □

أخبار السجناء

علمت المنظمة في حزيران/يونيو ١٩٨٧ بنبأ اطلاق سراح ٩٢ سجيناً قيد التبني أو التحقيق، وتولّت ١٣٧ قضية جديدة.

عقوبة الاعدام

علمت المنظمة أن هناك ١٢٠ شخصاً حكموا بالاعدام في ١٢ بلداً، و٤٠ شخصاً اعدموا في ٩ بلدان خلال ايار/مايو ١٩٨٧.

كينيا

حقوق الإنسان تتعرض لهجوم خطير

تعرّضت حقوق الإنسان لهجوم خطير في كينيا خلال العام الماضي. ويبدو أن الحكومة اختارت برنامجاً تعمّدت من ورائه اسكات أو ترهيب معارضيها السياسيين.

خضع سجناء الرأي للتعذيب والاحتجاز لمدد غير محدودة بناء على أمر إداري، دون تهمة أو محاكمة. واحتجز سجناء سياسيون آخرون سراً وبطريقة غير قانونية، وعذّبوا لارغامهم على الادلاء باعترافات لا أساس لها من الصحة، ثم القي بهم في غياهب السجن سنين طويلة بعد محاكمات غير عادلة. ولاقى اثنان من السجناء السياسيين على الأقل حتفهم خلال الاحتجاز.

لقد اعتقل معظم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في كينيا للاشتباه بعلاقتهم بجماعة سرية معارضة اسمها «مواكينيا». ولكن يبدو أن كثيرين منهم لم يفعلوا شيئاً سوى انتقاد الطريقة التي كانت تساس بها شؤون البلد.

وقد لجأت الشعبة الخاصة إلى استخدام مختلف طرق التعذيب بصورة روتينية، ومن بينها الطريقة المعروفة باسم «بركة السباحة»، حيث يقيّد السجناء وهم عراة لأيام في زنزانات تحت الأرض مشبعة بالمياه، حيث يتركون في بعض الحالات إلى أن تبدأ أقدامهم بالاهتراء. ومن أساليب التعذيب الأخرى التجويع المتعمّد والضرب الوحشي بالهراوات أو قوائم الكراسي أو خراطيم المطّاط. وقد استخدمت هذه الطرق جميعها خلال الاحتجاز الانعزالي في احد مراكز الشعبة الخاصة، قرب أحد فنادق نيروبي الفخمة.

وتجاهلت المحاكم، أو رفضت، شكاوى السجناء حول التعذيب، وكذلك الشكاوى حول «اختفاء» السجناء لفترة طويلة خلال استجوابهم.

وفي تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية عن كينيا، جاء أن الحكومة بدأت باتخاذ اجراءاتها الصارمة في آذار/مارس ١٩٨٦، وسرعان ما أدّى ذلك إلى اعتقال عدة مئات من المشتبه بأنهم من المعارضين السياسيين. وكان بين هؤلاء محاضرون، وطلبة، وصحافيون، ومحامون، ورجال أعمال، وموظفون مدنيون، ومعلمون، ومزارعون. ولم يقدّم أي منهم للمحاكمة ضمن المهلة القانونية البالغة ٢٤ ساعة. و«اختفى» عدد كبير منهم لأسابيع أو شهور لدى احتجازهم معزولين من أجل استجوابهم.

ومازال نحو مائة منهم رهن الاحتجاز، بينهم عشرة تبنتهم المنظمة كسجناء رأي، وهم محتجزون لوقت غير محدود دون تهمة أو محاكمة. وهناك أكثر من ٧٥ محتجزاً آخر – من ضمنهم سجناء رأي – احتجزوا بعد محاكمات غير عادلة، نادراً ما كانت تدوم لأكثر من ثلاثين دقيقة. وكانت معظم التهم تتعلق بحيازة نشرات للجماعة السرية المعارضة «مواكينيا» أو توزيعها أو عدم التبليغ عن وجودها. ولم تكن هناك سوى تهمتان تتعلقان باستخدام العنف.

ويذكر تقرير المنظمة أنه لم يكن لدى أي من المدّعى عليهم محام للدفاع عنه في المحكمة، ويشير إلى «اتساق غير عادي بالاقرار بالذنب» أمام القضاء. ويصف التقرير ما حدث لرجل أعمال أجاب في بادىء الأمر بأنه غير مذنب، فأطلق سراحه، ثم اعيد اعتقاله خارج المحكمة، ولم يلبث أن «اختفى». وبعد ذلك بستة أيام، أجاب مقرّا بالذنب على نفس التهمة. وقد حصل هذا دون أن يصدر أي تساؤل عن القاضي الذي ترأس معظم الجلسات.

ويبدو أن كبار مسؤولي الحكومة والقضاء قد تغاضوا عن تقويض التدابير الوقائية الحاسمة التي يوفرها القانون والدستور للسجناء السياسيين، ممّا أدّى إلى انتهاك خطير لحكم القانون.

لقد رفعت المنظمة إلى الحكومة عدة التماسات حول انتهاكات حقوق الإنسان في كينيا خلال العام الماضي، ولكنها لم تتلق سوى انكارات شاملة ردّاً على مناشداتها. □

موت سجناء قيد الاحتجاز

لاقى سجينان سياسيان على الأقل حتفهما وهما في السجن في كينيا خلال العام الماضي، وذلك نتيجة التعذيب، على ما يبدو.

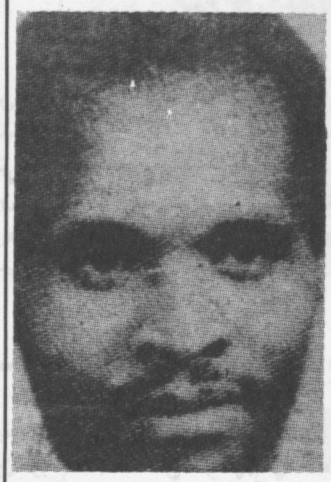

بيتر نجينجا كارانجا

بيتر نجينجا كارانجا Peter Njenga Karanja هو رجل أعمال وسائق سيارات سباق اشترك في سباق سافاري افريقيا الشرقية، «اختفى» بعد القاء القبض عليه في منزله في ناكورو بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٨٧، وذلك، كما يبدو، للاشتباه بعلاقته بالجماعة السرية المعارضة «مواكينيا».

وبعد نحو شهر من اعتقاله، بلغ زوجته أنه موجود في مستشفى كينياتا الوطني في نيروبي. وورد أنه كان في صحة سيئة للغاية بعد تعرضه للتعذيب على ايدي افراد الشعبة الخاصة في نيايو هاوس في نيروبي. وقد جرى نقله في نهاية الأمر إلى المستشفى، حيث فارق الحياة في ٢٨ شباط/فبراير.

بعد بعض التأخير، أجرت السلطات فحصاً لجثته لتحديد سبب وفاته، بحضور ممثل العائلة الطبي. وصرح وزير الدولة المسؤول عن الأمن الداخلي، جوستوس أولي تيبيس، في البرلمان أن بيتر كارانجا لاقى حتفه نتيجة لاصابته «بذات الرئة وغنغرينا الأمعاء» ونفى ان تكون وفاته نجمت عن التعذيب. وكان في المزمع اجراء تحقيق في اسباب وفاته في نهاية شهر تموز/يوليو.

الا ان تقريرا مستقلا عن اسباب الوفاة شخّص اصابته باجتفاف، ووجود تمزق في الغشاء الداعم للمعي الدقيق، وجروح ورضوض في الأطراف. وقد افادت عائلة بيتر كارانجا أنه كان «بصحة جيدة» عند القاء القبض عليه، ولكن جسده أصبح «هزيلا» وجلده كان «آخذا في التقشر في الجزء الأكبر منه، وكانت توجد بثور في اجزاء أخرى».

وهذه الأعراض تتفق مع الآثار التي يخلفها اسلوب التعذيب الرئيسي المستخدم من قبل الشعبة الخاصة في كينيا، وهو الاسلوب المعروف باسم «بركة السباحة»، حيث يجري توقيف السجناء لمدة تصل الى سبعة ايام وهم عراة في زنزانة مغمورة بالمياه. □

البحرين

المنظمة تحضر محاكمة

في ٣ حزيران/يونيو، حضر مندوبان عن منظمة العفو الدولية محاكمة ١٨ شخصاً أمام محكمة الاستئناف المدنية العليا (راجع النشرة الاخبارية، نيسان/ابريل).

كان الأشخاص الثمانية عشر يحاكمون بتهم تتعلق بعضويتهم ونشاطهم في جبهة التحرير الوطنية البحرينية المحظورة. وقد القي القبض عليهم في آب/اغسطس، وبدأت محاكمتهم في كانون الأول/ديسمبر.

وفي نيسان/ابريل، ترأس أمين عام منظمة العفو الدولية بعثة توجهت إلى دولة البحرين لاجراء محادثات مع الحكومة حول مباعث قلقها في هذا البلد. □

احتجاز محام لدفاعه عن حقوق الإنسان

قليلون من المحامين في كينيا على استعداد للدفاع عن السجناء السياسيين أو الاضطلاع بقضايا هامة تتعلق بحقوق الإنسان. وهؤلاء يجازفون بتعريض انفسهم للاعتقال والاحتجاز لمدد غير محدودة.

جيبسون كاموكوريا

جيبسون كاموكوريا هو ابرز محام في كينيا على استعداد للدفاع عن السجناء السياسيين، اعتقل في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٧ في مكتبه في نيروبي. وناشدت جمعية المحامين في كينيا السلطات ان تشرح أسباب اعتقاله، وتفصح عن مكان وجوده حيث أنه «اختفى».

وقدم محاميه التماساً لاصدار أمر قضائي بالتحقيق في قانونية احتجازه. نتج عنه الكشف في المحكمة في ١٢ آذار/مارس أنه احتجز رسمياً قبل ستة أيام بمقتضى قانون الأمن العام الذي يجيز الاحتجاز الاداري لمدة غير محدودة دون تهمة أو محاكمة. وتجاهل القاضي مسألة احتجازه بطريقة غير قانونية و«اختفائه».

قبل اعتقاله كان جيبسون كاموكوريا قد قدّم إشعاراً بأنه سيقاضي الحكومة بسبب الاحتجاز غير القانوني والتعذيب الذي تعرّض له ثلاثة آخرون بينهم محاميان احتجزوا اداريا، وكذلك بسبب احتجاز نجّار بصورة غير قانونية، وموته خلال احتجازه.

وتعتقد منظمة العفو الدولية ان السبب الوحيد لاعتقال جيبسون كاموكوريا واحتجازه هو نشاطه الحقوقي المهني ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وكان محام آخر يدعى جون خامينوا John Khaminwa قبل أيضاً بتمثيل السجناء السياسيين قد احتجز قبل ذلك دون محاكمة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٤، بعد أن جادل في المحكمة بأن لجوء الحكومة إلى الاحتجاز دون محاكمة هو أمر غير دستوري.

وكثير من المحامين يترددون في الاضطلاع بالقضايا السياسية خشية أن يتعرضوا هم أنفسهم لانتقامات مماثلة.

واعتقال جيبسون كاموكوريا هو أفضل مثال على كيفية سعي السلطات إلى منع المواطنين الكينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة. فاحتجازه قد اضعف إلى حد خطير استقلالية وفعالية مهنة المحاماة في كينيا. □

آخر أنباء سجناء الشهر لعام ١٩٨٦

من الأسباب التي أدت إلى اطلاق سراح بعض السجناء ممن ابرزت منظمة العفو الدولية قضاياهم في باب «حملة انقاذ سجناء الشهر» لعام ١٩٨٦، أوامر العفو التي صدرت بحقهم والمراسيم الجمهورية بتخفيف الاحكام الصادرة بحقهم. فمن بين ٥٩ سجيناً وسجينة قامت المنظمة بالمناشدة من اجلهم، اطلق سراح ١٤، ويعتقد أنه اطلق أيضاً سراح ثلاثة آخرين. وتقدّم هذه المقالة كل المعلومات الجديدة التي تلقتها المنظمة عنهم منذ عرضت قضاياهم لأول مرّة.

افريقيا

بونيفاس كوندو Boniface Koundou هو طالب هندسة زراعية من بينين كان بين أربعة سجناء اطلق سراحهم في المنطقة. فقد افرج عنه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بعد احتجازه دون تهمة أو محاكمة منذ حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

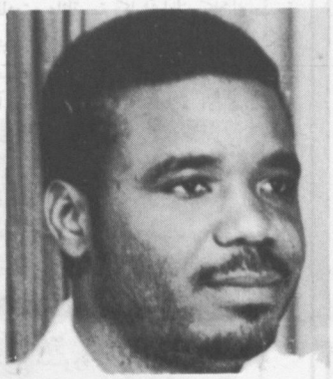

بونيفاس كوندو

فقد التي القبض عليه بعد اعادة فتح مدارس بينين وجامعتها التي اغلقت بسبب مظاهرات الطلبة تأييداً لادخال تحسينات على نظام التعليم وللاستقلال الذاتي السياسي. وأدّعت الحكومة أن الطلبة قد وقعوا تحت تأثير سجناء سياسيين سابقين منهم بونيفاس كوندو لحملهم على القيام بالمظاهرات.

واطلق أيضاً سراح سياسي معارض من زمبابوي يدعى نورمان زيخالي Norman Zikhali، ورئيس تحرير صحيفة كينية يدعى أوتينو ماك أونيانغو Otieno Mak Onyango، واحد قساوسة الكنيسة الكاثوليكية من بوروندي، الأب غبريال باراكانا Gabriel Barakana.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أطلق سراح نورمان زيخالي، وهو أحد رواد حركة نقابات العمال، مع أربعة آخرين اعتقلوا لمدد طويلة. وقد احتجز الخمسة جميعهم بمقتضى سلطات انظمة الطوارىء (صيانة القانون والنظام). وكان زيخالي من اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الشعبي الافريقي في زمبابوي (زابو)، وقد احتجز دون توجيه تهمة اليه منذ أواخر عام ١٩٨٤، ويظهر أنه اعتقل لقيامه بمهامه كمسؤول في الحزب.

وكان أوتينو ماك أونيانغو قد احتجز نحو أربع سنوات قبل اطلاق سراحه، في كانون الأول/ديسمبر أيضاً، يوم عيد استقلال كينيا. وكان يشغل منصب مساعد رئيس التحرير السابق لصحيفة «صنداي ستاندارد» في نيروبي وقد اعتقل واتّهم بالخيانة عام ١٩٨٢.

ورغم اسقاط التهم عنه فيما بعد، استمر احتجازه بمقتضى قانون صيانة الأمن العام.

وكان الأب غبريال باراكانا، الذي اطلق سراحه في آذار/مارس، قد ادين مع أربعة آخرين وحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات لتعليقه على مسودة رسالة زعم انها مهينة لرئيس الدولة جان باتيست باغازا Jean-Baptiste Bagaza. وزعم الادعاء خلال المحاكمة ان الاشارات في الرسالة لوقوع بوروندي تحت تأثير الشيطان تشكل اهانة للرئيس. أما كاتب الرسالة المزعوم جوزيف غاكوكوزي Joseph Gacukuzi، فمازال يقضي في السجن مدة حكمه البالغة خمس سنوات. ومازال في السجن أيضاً انطوان مانيراكيزا Antoine Manirakiza، كاهن الابرشية، وسبرين ندامو كيناني Cyprien Ndamukenanye، وليوكادي سيغيرانكابو Leocadie Singirankabo، الذين حكم عليهم جميعاً بالسجن لمدة عامين لتهم متعلقة بالموضوع نفسه.

جانيت شيري

وهناك ثلاثة سجناء مازالوا محتجزين دون تهمة أو محاكمة، فآيفي سيكيسواجينا Ivy Cikiswa Geina وجانيت شيري Janet Cherry مازالتا محتجزتين في سجن نورث اند في بورت اليزابيث بجنوب افريقيا.

مسيرة نظمتها العام الماضي حملة المطالبة بانهاء التجنيد الاجباري في كايب تاون بجنوب افريقيا. ومازالت جانيت شيري، العضوة البارزة في الحملة، محتجزة، دون تهمة أو محاكمة منذ القي القبض عليها في ٢٢ آب/اغسطس.

اعتقلت آيفي جينا، زعيمة منظمة نساء بورت اليزابيث، في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٨٦، قبل ساعات قليلة من اعلان حالة الطوارىء. وهي ماتزال معتقلة بمقتضى احكام حالة الطوارىء، مثل جانيت شيري، العضوة البارزة في حملة انهاء التجنيد الاجباري، التي اعتقلت بعد ذلك بتسعة أسابيع. والمنظمة تعتقد أن الاثنتين اعتقلتا بسبب معارضتهما المسالمة لسياسات التمييز العنصري التي تنتهجها الحكومة.

وفي الصومال، مازال الشاعر عبد الراجي طراوه محتجزا دون تهمة أو محاكمة منذ عام ١٩٨٢. وتفيد التقارير أنه متهم بانتقاد الحكومة في شعره، هذا رغم أن السلطات لم تقدم أية مبرّرات لاعتقاله. وكان عبد الراجي طراوه يعمل قبل اعتقاله في وزارة الاعلام والارشاد الوطني، المسؤولة عن تقديم الاحداث الفنية للجمهور، بما فيها الشعر.

ورغم الافراج عام ١٩٨٦ عن معظم من ادينوا معه، مازال مصطوبق سعيد شيخ، من جزر القمر، يقضي حكماً بالسجن المؤبد بتهمة تآمره للاطاحة بالحكومة في آذار/مارس ١٩٨٥. وسعيد شيخ، مع ثلاثة سجناء آخرين حكم عليهم في الوقت نفسه بالسجن لمدة خمس أو ثمان سنوات، هم من الأعضاء القياديين في الحزب المعارض الجبهة الديمقراطية لجزر القمر. □

القارتان الاميركيتان

توصلت تحقيقات اجراها قاضٍ مدني في شيلي العام الماضي إلى تقدّم هام في السعي نحو معرفة مصير مئات الأشخاص الذين «اختفوا» بعد اعتقالهم بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧.

كشف القاضي كارلوس سيردا Carlos Cerda النقاب عن دليل قاطع يثبت أن جماعات عسكرية سرية كانت مسؤولة عن اعتقال وتصفية الخصوم السياسيين في أواسط السبعينات. وأثبت أن السلطات أصدرت معلومات ملفّقة لاخفاء أعمال اجرامية ومعلومات لم يكشف النقاب عنها حول ٢٣ قضية أخرى – بالإضافة إلى القضايا العشر التي وردت في مذكّرته الأصلية – حيث «اختفى» اشخاص بعد اعتقالهم من قبل إحدى الجماعات العسكرية السرية. وكان من بينهم الاخوان خوسيه وريكاردو José and Ricardo ويبل نافاريت Weibel Navarette، وكلاهما من أعضاء الحزب الشيوعي.

لكن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، امرت محكمة التمييز بوجوب العفو عن ٣٨ فرداً من قوات الأمن واثنين من المدنيين المتعاونين معهم كان القاضي قد وجه اليهم تهمة «الانتماء غير المشروع إلى جمعية» بسبب تورطهم في أعمال الجماعات السرية. ولم يبت حتى الآن في استئناف قدّم ضد قرار انهاء التحقيقات.

و«اختفى» في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ طالب الهندسة لويس فيرناندو دي لاروكا الياس Luis Fernando de la Roca Elias، بعد خطفه في غواتيمالا سيتي من قبل عملاء الحكومة. وقد عثرت امه على دليل جديد يشير إلى اشتراك عسكريين في عملية خطفه. وفي مذكّرة قدمتها إلى محكمة العدل العليا، اشارت إلى أن وزير الدفاع آنذاك

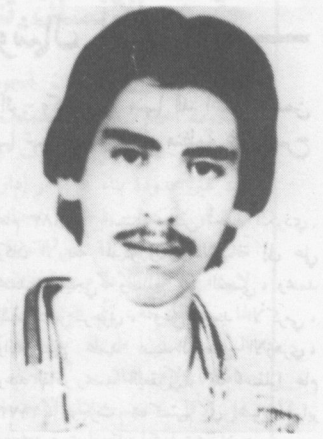

لويس فرناندو دي لا روكا

صرّح في شباط/فبراير ١٩٨٦ أن لوحتي السيارتين المستخدمتين في خطف ابنها كانتا قد صدرتا لوحدات عسكرية. لكنه اضاف أنه لم تكن أي من السيارات الرسمية تستعمل هاتين اللوحتين في ذلك الوقت، لأنهما كانتا قد سرقتا. الاّ أن السيدة دي لا روكا لم تعثر على أي سجل يدرج هاتين اللوحتين ضمن المسروقات، بل وجدت أن إحدى اللوحتين كانت مسجلة عام ١٩٨٦ باسم إحدى الشكنات العسكرية. وماتزال منظمة العفو الدولية تحثّ السلطات على اجراء تحقيق كامل حول اختطاف لويس دي لا روكا.

وفي البيرو، احتجز بوليكاربيو كوندوري فارجاس Policarpio Condori Vargas، وهو مزارع في التاسعة والأربعين من عمره، في حزيران/يونيو ١٩٨٤، ووجهت إليه فيما بعد تهمة الارهاب. وتعتقد المنظمة أنه اعتقل لأنه جاء من منطقة ريفية معروفة بنشاط رجال عصابات «الطريق المضيء» فيها. وقد نقل إلى سجن جزيرة الفرونتون، حيث وصل قبل وقت قصير من نشوب حوادث العصيان في سجن الفرونتون وسجنين آخرين. وكان بين ١١٥ سجيناً «اختفوا» بعد أن سحقت القوات المسلحة حركات العصيان، التي اسفرت عن وقوع عدد كبير من القتلى. وقد عثر في وقت لاحق على بعض الجثث، لكن لم تعرف هوية أي من اصحابها. وقدّمت منظمة العفو الدولية إلى السلطات دليلاً يثبت أن عدداً كبيراً من الناجين قد نقلوا إلى القاعدة البحرية في كالاو. لكن لم يصدر حتى الآن أي توضيح علني حول مصير هؤلاء السجناء.

وتعتقد عائلة الميكانيكي الهايتي جوزيف باردوفاني Joseph Pardovany أنه لاقى حتفه بعد وقت قصير من احتجازه عام ١٩٨٣. وفي أيار/مايو ١٩٨٦، تلقت المنظمة رسالة من وزارة العدل تضمنت نسخة عن الشكوى التي قدمتها العائلة وادرجت فيها أسماء افراد مسؤولين عن موته. ورغم أن رسالة الوزارة تقر، كما يبدو، بموت جوزيف باردوفاني، الاّ أنها لا تذكر شيئاً عن الاجراء الممكن اتخاذه لتحديد المسؤولين. وقد ورد ان جوزيف باردوفاني احتجز بسبب علاقته بحزب معارض.

وفي أيلول/سبتمبر، أكّد الجنرال هنري نامفي Henri Namphy، رئيس مجلس الحكومة الوطني، لزوجة جوزيف باردوفاني أنه سينظر في القضية. لكن لم يحدث أي تطور فيها منذ ذلك الحين.

وتشير التقارير إلى أن ظروف السجن التي يعيشها أريل هيدالجو غويلين Ariel Hidalgo Guillén، وهو اكاديمي ومعلّم من كوبا يقضي منذ عام ١٩٨١ حكماً بالسجن مدته ثمان سنوات لانتقاده الحكومة، قد تحسنت لفترة قصيرة خلال العام الماضي. وقد اضرب عن الطعام في وقت لاحق لمدة شهر احتجاجاً على اعتقال زملاء له من اعضاء اللجنة الكوبية غير الرسمية للدفاع عن حقوق الإنسان، ورد أنه وضع بعد ذلك في الحجز الانفرادي. وعندما زارته عائلته في كانون الأول/ديسمبر، قيل أنه كان نحيل الجسم لكن معنوياته مرتفعة. وقدّمت طلبات بالنيابة عنه لتمكينه من رؤية طبيب اختصاصي، إذ يعتقد أنه يعاني من المياه الزرقاء في عينيه.

وفي السلفادور، مازال الأخوان خوسيه ڤلاديمير وجايمي ارنستو سنتينو لوبيز José Vladimir and Jaime Ernesto Centeno Lopez محتجزين دون محاكمة. وكانا قد اتهما في أواخر عام ١٩٨٥ بالاشتراك في خطف رئيس للطيران المدني. لكن المنظمة تعتقد انهما احتجزا بسبب نشاطات والدهما النقابية. □

الوف المواطنين كانوا في الانتظار عندما قامت كورازون اكينو بأداء القسم كرئيسة للفيليبين في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦. وقد وفت الرئيسة اكينو بعد تقليدها منصبها بوعدها الذي تعهدّت به قبل الانتخابات في العفو عن السجناء السياسيين، وكان بين المفرج عنهم اربعة من «سجناء الشهر».

آسيا

عندما تولت الرئيسة كورازون أكينو الحكم في الفيليبين في شباط/فبراير من العام الماضي، وفت بالوعد الذي تعهدت به خلال الحملة الانتخابية بالعفو عن السجناء السياسيين.

وقد شهد الشهر التالي الافراج عن البرتو دي لا كروز Alberto de la Cruz، وليوبولدو غونزاليس Leopoldo Gonzales، واينوسنتو ركيرون Innocento Requiron، وغريغوريو الجابر Gregorio Algabre، الذين عرضت قضاياهم في نشرة المنظمة لكانون الثاني/يناير. وكانت قد وجهت اليهم بعد اعتقالهم عام ١٩٨٢ تهمة العصيان بسبب عضويتهم المزعومة في الجيش الشعبي الجديد، وهو الجناح المسلح للحزب الشيوعي الفيليبيني. الاّ ان منظمة العفو الدولية كانت تعتقد انهم اعتقلوا بسبب نشاطهم السلمي في منظمات تطوعية ريفية.

وفي ١٣ آذار/مارس، افرج في تايوان بشروط عن يانغ تشنهاي Yang Chininhai، البالغ الخامسة والخمسين من عمره، لأسباب صحية، إذ أنه كان يعاني من نزيف ناجم عن تقرّح في المعدة، ومن التهاب في الرئة. وهو رجل أعمال ومناضل سياسي، حكم عليه عام ١٩٧٦ بالسجن المؤبد بتهم شملت التخطيط للاطاحة بالحكومة. وكانت المنظمة تعتقد أن السبب الحقيقي لاعتقاله هو مساعدته في صياغة وتوقيع اقتراحات لتشكيل حزب معارضة – وهو أمر محظور بمقتضى احكام القانون العرفي.

وتلقت المنظمة أيضاً تقارير لم تؤكد صحتها تشير إلى أنه اطلق سراح ڤيبون ابهاي Viboun Abhay من لاوس في ٢٨ شباط/فبراير بعد قضاء نحو ١٢ سنة في أحد معسكرات «اعادة التثقيف». وكان قد عيّن عام ١٩٧٤، في اعقاب الحرب الأهلية التي نشبت في أوائل السبعينات، في المجلس الاستشاري السياسي الوطني لتطبيق وقف اطلاق النار والإعداد لانتخاب مجلس نواب جديد. لكن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ اعتقل مع ٢٤ آخرين من أعضاء المجلس، على أيدي قوات مؤيدة لجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية التي تسلمت زمام الحكم بعد شهر واحد. وكان ڤيبون ابهاي واحداً من مئات السجناء السياسيين ورد أنه افرج عنهم مؤخراً من معسكر «اعادة التثقيف».

ومازال مواردي نور، وهو واعظ مسلم من اندونيسيا وعضو برلمان سابق، يقضي حكماً بالسجن مدته ١٤ سنة صدر بحقه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بتهمة التخريب. وكان قد القي القبض عليه عام ١٩٨٤ عقب القاء مواعظ دينية انتقد فيها سياسات الحكومة. أما طلب الاستئناف الذي تقدّم به فقد رفضته محكمة التمييز في أيلول/سبتمبر.

وفي جمهورية الصين الشعبية، يقضي جيشيه لوبسانغ وانغشوك Geshe Lobsang Wangchuk، وهو راهب وعالم بوذي من التيبت، حكماً بالسجن مدته ١٨ سنة صدر بحقه عام ١٩٨٤ بتهمة قيامه باعمال «مناهضة للثورة»، يعتقد بان لها علاقة بدعوته لاستقلال التيبت. وقد قضى معظم الوقت، منذ بداية اعتقاله عام ١٩٥٩، في السجن أو معسكرات العمل الالزامي. وهو معتقل حالياً في سجن درابتشي، قرب لاسا.

ولم يرد أي نبأ حول حدوث تغيير في قضايا كل من فونغوك تروي Vu Ngoc Truy، من فييتنام، أو تشيا تاي بوه Chia Thye Poh، من سنغافورة. فقد قبض على فونغوك تروي، وهو الآن في السبعينات من عمره، عام ١٩٧٨، ومازال محتجزاً حتى اليوم دون تهمة أو محاكمة. وكان محامياً معروفاً في جمهورية فييتنام (الجنوبية) السابقة، حتى سقوط حكومة نغوين فان تيو Nguyen Van Thieu، عام ١٩٧٥. بعد ذلك، لم يسمح له بممارسة مهنته كمحام، فراح يدرّس اللغة الفرنسية في منزله، إلى أن القي القبض عليه بتهمة «مناهضة الثورة».

أقارب «المختفين» في شيلي يحيون ذكرى يوم المختفين الدولي. ولم تتلق المنظمة أية انباء جديدة عن اخوين شيليين (راجع ص ٤) «اختفيا» في أواخر عام ١٩٧٥ وأوائل عام ١٩٧٦.

أما تشيا تاي بو فهو الآن في بداية عامه الواحد والعشرين في المعتقل. وقد كان أحد تسعة أعضاء معارضين في البرلمان استقالوا عام ١٩٦٦ احتجاجاً على «مضايقات الحكومة». وقبض عليه في وقت لاحق بعد مظاهرة كبرى ضد دور الولايات المتحدة الأميركية في حرب ڤييتنام. أما الادعاءات التي وجهت ضده، فلم تقدّم أية ادلة على صحتها في المحكمة، هذا مع العلم أنه كان يرفض طوال سنوات احتجازه «الاعتراف» مقابل الافراج عنه. □

أوروبا

افرج في الاتحاد السوفياتي عن أكثر من تسعين سجيناً من سجناء الرأي منذ شباط/فبراير، بينهم سجينة الشهر صوفيا بلياك Sofya Belyak التي أفرج عنها في أوائل نيسان/ابريل.

وتعتقد منظمة العفو الدولية انها ربما استفادت من قرارات العفو التي صدرت لصالح سجناء الرأي. وصوفيا بلياك هي كاثوليكية حكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات، تبعها عام ١٩٨٣ تني داخلي مدته خمس سنوات بعد ادانتها بتهم من بينها تهمة «النشاط الديني المناهض للمجتمع».

صوفيا بلياك

لكن مازال في السجن المواطن السوفياتي ميخائيل كوكوباكا Mikhail Kukobaka، محمّل الشاحنات السابق، وهو واحد من بين نحو ٣٠ سجيناً من سجناء الرأي رفضوا شروط الافراج التي قدّمتها السلطات. فقد رفض العفو عنه باعتبار أنه لم يرتكب أي جرم وباعتبار أن احتجازه هو انتهاك لحقوق الإنسان. ومازال يقضي حكماً طويلاً بالسجن بتهمة «التحريض والدعاية ضد الاتحاد السوفياتي»، وورد أنه طلب أن تعيد المحكمة النظر في الحكم الذي صدر بحقه، وأن يرد له اعتباره ويسمح له بالهجرة.

واطلق سراح ويزلو بيزيو Wieslaw Pyzio، وهو عامل منشرة بولوني في السابعة والعشرين من عمره، في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ على الأرجح، وذلك بموجب شروط العفو. وكان يقضي حكماً بالسجن مدته سنتان ونصف صدر بحقه في تموز/يوليو ١٩٨٥ بعد اتهامه بتوزيع نشرات غير مشروعة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن كوستادين كلماكوف Kostadin Kalmakov، وهو مسيحي اصولي بلغاري، اطلق سراحه في آذار/مارس عند انتهاء مدة حكم بالسجن لخمس سنوات صدرت بحقه بعد اتهامه بكتابة على سور شعارات بالطباشير تحتج على حبس رافضي أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير.

وكان من المتوقع خلال الشهر الماضي اطلاق سراح باڤل سكودا Pavel Skoda، وهو أحد شابين تشيكوسلوڤاكيين يعمل كعالم مساعد. حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ شهراً لاشتراكه مع باڤل كيريڤكا Pavel Krivka في تأليف محاكاة ساخرة لقدّاس تشيكي خاص بعيد الميلاد. وباڤل كريڤكا هو اخصائي في علم البيئة، حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات لأنه انتقد السلطات لاهمالها مشاكل البيئة. وقد صدر الحكمان معاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

ومن بين الآخرين الذين مازالوا محتجزين، هناك الضابط السابق في الجيش اليوغوسلافي رادومير ڤليكوڤيتش Radomir Veljkovic، الذي سيجري نقله من قسم المعالجة النفسية في مستشفى سجن بلغراد إلى إحدى المصحات النفسية المفتوحة. وكان قد احتجز في المستشفى منذ تموز/يوليو ١٩٧٣، لادانته بتهم تشمل «الدعاية المعادية» بعد اتهامه الرئيس الراحل تيتو بمسؤوليته عن اتهامات زعم انها ارتكبت من قبل بوليس أمن الدولة. وقررت المحكمة أنه عندما ارتكب جرائمه لم يكن مسؤولاً عن اعماله. ولكن تبيّن بعد اجراء عدة فحوص طبية له من قبل اختصاصيين أنه لا يعاني من أي مرض عقلي.

ومن المحتجزين بتهمة الدعاية ضد الدولة أيضاً أيون بوغان Ion Bugan، وهو كهربائي من رومانيا حكم عليه عام ١٩٨٣ بالسجن لمدة عشر سنوات (رغم أن هذه المدة ربما خففت لأربع سنوات بمقتضى قرارات العفو) بعد أن قاد سيارته وسط العاصمة بوخارست عارضاً صورة رئيس الجمهورية وكاتباً تحتها «لا نريدك، ايها الجلاّد».

وفي تركيا، اتهم بيرول باسورين Birol Basoren البالغ السابعة والأربعين من عمره، مع ٢٨٧ آخرين، بالانتماء إلى الحزب الشيوعي التركي المحظور نشاطه في البلاد. وقد حكم عليه عام ١٩٨٥ بالسجن لمدة ١٧ سنة واربعة أشهر، مع فترة تني داخلي. ومن المتوقع النظر في دعوى استئنافه في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر. وقد صرح عدد كبير من المدّعى عليهم خلال المحاكمة التي استغرقت ثلاث سنوات أن البيانات التي استخدمت كدليل ضدهم كانت قد انتزعت منهم تحت التعذيب.

أما الأحكام الصادرة بحق رجب مرعشلي Recep Marasli، الناشر البالغ الواحدة والثلاثين من عمره، فقد جرى تصديقها الآن: السجن لمدة ٣٦ سنة لنشر كتب عن الأقلية الكردية في تركيا، ولنشاطاته الانفصالية، ولبيان قدّمه في أحد دفاعاته خلال المحاكمة. وهذا يعني أنه سينقل قريباً إلى أحد السجون المدنية الخاصة بالسجناء السياسيين. □

الشرق الأوسط وشمال افريقيا

أطلق سراح اثنين من سجناء الشهر في الجزائر. وكان كل منهما قد اعتقل ضمن أيام قليلة من اعتقال الآخر، وقد وجّهت اليهما تهمة الانتماء إلى منظمة غير مصرح بها.

أحدهما، علي يحيى عبد النور، هو محام ووزير سابق ورئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان غير المصرّح بها؛ والآخر، فنوني رشيد، هو سائق شاحنة وعضو في رابطة ابناء الشهداء التي انشئت، كما ورد، من أجل مساعدة اسر ضحايا حرب الاستقلال.

التي القبض على فنوني رشيد وآخرين من أعضاء رابطة ابناء الشهداء، في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٥، عندما حاولت جماعات من الأفراد في

منصف بن سليمان

مختلف أنحاء الجزائر المشاركة في الاحتفالات الرسمية بعيد الاستقلال. وفي كانون الأول/ديسمبر حكم عليه لاتهامه أيضاً بتوزيع منشورات، بالسجن لمدة سنتين. وقد اطلق سراحه في نيسان/ابريل بعد صدور مرسوم جمهوري بتخفيض مدة الحكم الصادر بحقه. أما علي يحيى عبد النور فيبدو ان احتجاجه لدى رئيس الجمهورية ضد احتجاز فنوني رشيد والآخرين، قد أدّى إلى اعتقاله. فقد التي القبض عليه مع آخرين ما بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وحكم عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بالسجن لمدة ١١ شهراً. وافرج عنه في حزيران/يونيو ١٩٨٦، كما افرج عن جميع سجناء الرأي الآخرين الذين اعتقلوا مع هذين السجينين.

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، افرج أيضاً عن منصف بن سليمان، وهو محاضر مساعد في علم الاجتماع في جامعة تونس، وأمين عام أحد اتحادات التعليم العالي. وقد اتهم بقلب النظام العام والمؤسسات الرسمية. وكانت هذه التهمة تستند إلى رسالة بعثها الاتحاد إلى وزير التعليم العالي ينتقد فيها الطريقة التي عالجت فيها الحكومة اضطرابات الطلبة.

وتشير تقارير لم تؤكّد بعد تلقتها المنظمة مؤخراً، إلى أنه قد جرى اعدام ليبيين اثنين من بين عشرة اعتقلوا لتهم تشمل التخطيط للاطاحة بالحكومة.

وكانت المنظمة قد تلقت في وقت سابق معلومات عن اعدام شخص واحد، وذلك بعد أن استلمت تقارير تشير إلى صدور احكام بالإعدام عام ١٩٨٣ بحق محمد مهذب المفاف، وحسن أحمد الكردي، وعبد الله بلقاسم المسلاتي، وصالح علي الزاروق نوال. وتذكر التقارير أن هؤلاء جميعهم قد اعدموا عام ١٩٨٣، باستثناء حسن أحمد الكردي. وكان الأربعة المذكورون، بالإضافة إلى علي محمد القجيجي، وصالح عمر القصبي، ومحمد الصادق ترحوني، وعلي محمد الأكرمي، والعجيلي محمد عبد الرحمن الازهري، وعبد القادر محمد اليعقوبي، قد اعتقلوا عام ١٩٧٣، وجرت محاكمتهم في شباط/فبراير ١٩٧٧. وقد عدّلت في وقت لاحق بموجب مرسوم جمهوري الأحكام الصادرة بحقهم إلى السجن المؤبد. وورد أنه اعيدت محاكمة الأربعة المذكورين وحكم عليهم بالإعدام.

ومازال المواطنان السوريان عبد المسيح كرياكوس ومروان حموي محتجزين دون تهمة أو محاكمة. وكانا قد اعتقلا لتعاونهما المزعوم مع الجناح المؤيد للعراق في حزب البعث. وكان عبد المسيح كرياكوس مديراً لمدرسة عربستان الثانوية في القامشلي، عندما اعتقل في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ لانتمائه المزعوم إلى

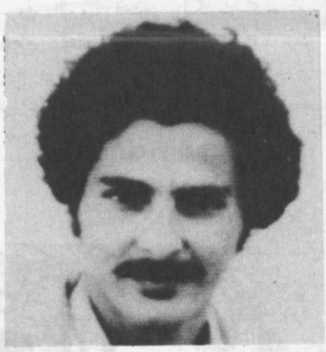

أحمد الفساس

الجناح المؤيد للعراق في القيادة القومية التابعة للحزب. أما مروان حموي، الذي كان مديراً سابقاً لوكالة الأنباء السورية، وفي أحد الأوقات مراقباً لجامعة الدول العربية في الأمم المتحدة، فقد اعتقل في آذار/مارس ١٩٧٥، للاشتباه بتعاونه مع الجناح العراقي في حزب البعث.

وقد تدهورت العلاقات بين سوريا والعراق تدهوراً شديداً عام ١٩٧٥، نتجت عنه عمليات اعتقال واسعة النطاق للمشتبه بتأييدهم للجناح العراقي في حزب البعث.

كما لم يطرأ أي تغير بالنسبة لقضية أحمد الفساس، المهندس المغربي البالغ الثامنة والثلاثين من عمره: فهو مازال يقضي في السجن مدة حكم بعشرين سنة صدر بحقه عام ١٩٧٧ لانتمائه إلى جمعية غير مشروعة وتآمره ضد أمن الدولة الداخلي. وكان أحمد الفساس من بين ٢٠٠ عضو من أعضاء جماعة اشتراكية تدعى «الفرونتيست»، اعتقلوا ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦. □

السلڤادور

تصاعد نشاط «فرق الموت»

تلقت منظمة العفو الدولية مؤخراً تقارير من السلڤادور تشير إلى موجة من أعمال التعذيب والقتل قامت بها قوات الأمن وما يدعى بـ «فرق الموت» دون خوف من العقاب، مماثلة لما حدث في أوائل الثمانينات.

في بعض الحالات، توحي الأدلّة باشتراك قوات الأمن في هذه الحوادث؛ وفي حالات أخرى، كان المسؤولون رجالا يرتدون اللباس المدني ويتصرفون على غرار «فرق الموت».

لقد ادعت «فرق الموت» هذه مسؤوليتها عن مقتل المئات في أوائل الثمانينات. وتوصلت منظمة العفو الدولية إلى أن هذه الفرق كانت تتألف عادة من رجال البوليس والجيش الرسميين، ممن يقومون بأعمالهم وهم في زي مدني، ولكن يخضعون لأوامر رؤسائهم.

في نهاية أيار/مايو، اعلن «الجيش السري المناوىء للشيوعية» عن انبثاقه مجدّداً بواسطة اشعار خطي جاء فيه: «ستتلقون قريباً أنباء عن أعمال رجال المغاوير التابعين لنا من سكان المدن». وفي ١٥ حزيران/يونيو، اصدر لواء هيرنانديز مارتينيز، وهو أحد اشهر «فرق الموت» في السلڤادور التي ادعت مسؤوليتها عن اعمال قتل عديدة في الماضي، قائمة بأسماء أساتذة جامعات وطلبة، قالت انهم ما لم يغادروا البلاد خلال يومين، فسوف يعدمون. وقال ڤينيسيو بينات Vinicio Penate، رئيس الاتحاد العام لطلبة السلڤادور: «اننا مذعورون، لكننا باقون هنا».

وجرى أيضاً في أواسط حزيران/يونيو نقل ثلاثة مزارعين إلى مستشفى روزاليس في سان سالڤادور، كانوا يعانون من جروح بالغة ناجمة عن طعنات بمدية ضخمة. وفي مقابلات أجريت مع أعضاء جماعة محلية مناضلة من أجل حقوق الإنسان، صرّح اثنان منهم أنهما احتجزا في ١٣ حزيران/يونيو من قبل جنود لواء المشاة الرابع، الذين طعنوهما بالمدي عندما انكرا بأنهما من رجال العصابات، وتركوهما معتقدين أنهما قد ماتا.

في أواسط نيسان/ابريل، ورد أن الجنود قبضوا على انطونيو دي جيزو هيرنانديز مارتينيز Antionio de Jesús Hernández Martínez، أمين عام الجمعية الوطنية لعمال الزراعة. وعثر على جثته فيما بعد قرب سان لويس دي لا رينا، بمقاطعة سان ميغويل العسكرية وقد ظهرت على جسده آثار تعذيب. □

ايطاليا

اخلاء سبيل المدّعى عليهم في محاكمة «٧ نيسان/ابريل»

أبرئت ساحة معظم المدّعى عليهم الرئيسيين في محاكمة سياسية كبرى عند الاستئناف في روما. وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية أن اجراءات المحاكمة كانت مخالفة للقواعد الأوروبية والدولية، وتوصلت إلى أن المدّعى عليهم لم يلقوا محاكمة عادلة ضمن وقت معقول.

وقد حضر مراقب عن منظمة العفو الدولية، هو المحامي البلجيكي الدكتور جون ڤيرڤيل John Vervaele، جلسة الاستئناف الخاصة بدعوى «٧ نيسان/ابريل»، التي بدأت في روما في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وكان قد حكم في البداية على ٦٨ من بين المدّعى عليهم البالغ عددهم ٧١ بالسجن لمدد بلغ مجموعها ٥٠٠ سنة. وكانوا قد اتهموا بانتمائهم إلى جمعيات ذات نشاط هدّام، وإلى عصابات مسلحة مسؤولة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عن ارتكاب اعمال قتل أو خطف أو سرقة أو احراق متعمد للممتلكات. واتهم بعضهم أيضاً بالعصيان المسلح ضد الدولة واثارة حرب أهلية. وكان لهذه الاتهامات صلة بنشاطات مجموعة من الفرق اليسارية الثورية تعرف باسم «أوتونوميا أوبيرايا» (الاستقلال الذاتي للعمال). وأيدت المحكمة الابتدائية دعوى الادّعاء بأن هذه الجماعات شكّلت معاً عصابة مسلحة. وقد قضى ١٢ من المتهمين أكثر من خمس سنوات في السجن بانتظار قرار المحكمة الأول.

في آب/اغسطس ١٩٨٦، انتقدت منظمة العفو الدولية الاجراءات المتّبعة في احتجاز المدّعى عليهم احتجازاً وقائياً. كما انتقدت عدم ظهور شاهد الادّعاء الرئيسي كارلو فيوروني Carlo Fioroni، الذي كان المصدر الرئيسي للادعاءات ضد عدد كبير من المدّعى عليهم. وكان هذا قد غادر البلاد بمساعدة السلطات قبل بدء المحاكمة. وقبل القضاة بصحة افادته المثيرة للخلاف، رغم عدم التمكن من استنطاق الشاهد خلال الجلسة. وبعد إنتهاء المحاكمة في المحكمة الابتدائية، جرى تعقب كارلو فيوروني وحضر فيما بعد جلسة الاستئناف.

وقد ابرأت محكمة الاستئناف جميع الأشخاص الذين اتهموا في الاصل بالتمرّد المسلّح، على أساس أن التمرّد الفعلي لم يحصل. وابرئت أيضاً ساحة المدعى عليهم الرئيسيين لانعدام الأدلّة التي تثبت انهم شكّلوا أو اشتركوا في عصابة مسلحة. وقد ابرئت ساحة بعض المدّعى عليهم الآخرين من تهم القيام بأعمال عنف معيّنة. □

سري لنكا

تعذيب و «اختفاءات»

تساور منظمة العفو الدولية المخاوف بشأن سلامة تاملين محتجزين في سري لنكا، وقد وجّهت نداء عاجلاً إلى الحكومة تدعوها فيه إلى التحقيق في تقارير التعذيب واستمرار «اختفاء» الأشخاص الذين تحتجزهم قوات الأمن.

وترتكز مخاوف المنظمة على تقارير تلقتها حول «الاختفاءات» التي وقعت في الآونة الأخيرة. فقد قامت بجمع ملفات مفصلة عن أكثر من ٥٠٠ تاملي «اختفوا» بعد احتجازهم خلال السنتين والنصف الماضيتين.

وازدادت مخاوف المنظمة على أثر انباء افادت أن قوات الحكومة كانت تلجأ بشكل روتيني إلى ممارسة التعذيب خلال استجواب الموقوفين. ووردت أيضاً تقارير متطابقة عن اعمال قتل ارتكبتها في الماضي قوات الأمن خارج نطاق القضاء.

والمنظمة تقرّ بالمصاعب الكبيرة التي تواجهها السلطات في أوقات النزاع المسلح، وقد أدانت الانتهاكات التي نسبت إلى جماعات المعارضة المسلحة. لكن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن لا يجوز تبريرها مهما كانت الظروف، والحكومة ملزمة بمقتضى القانون الدولي بالتحقيق في هذه الانتهاكات.

وفي تقرير عن التعذيب و«الاختفاء» في سري لنكا صدر في حزيران/يونيو، ادرجت المنظمة وقائع مفصّلة عن قضايا ٢١٦ تامليا، أفادت عائلاتهم واصدقاؤهم أنهم «اختفوا» بعد أن قامت قوات الأمن باعتقالهم. ومعظم هؤلاء من الفتيان الذين «اختفوا» بعد القاء القبض عليهم في الاقليم الشرقي من قبل اعضاء وحدة المغاوير المعروفة باسم «قوة المهام الخاصة». وكل قضية تقريباً مدعومة بافادة مشفوعة بقسم، ادلى بها شهود عيان في غالب الأحيان، تشهد بالقاء القبض على هؤلاء و«اختفائهم» فيما بعد.

ولدى المنظمة أسباب قوية تدفعها إلى الاعتقاد بأن عدداً كبيراً من «المختفين» قد اخضعوا للتعذيب ولاقى بعضهم حتفهم نتيجة لذلك، وبأن آخرين قد اطلق عليهم الرصاص بعد القاء القبض عليهم وجرى التخلص من جثثهم سراً. والحالات الأخيرة هي بالإضافة إلى ٢٧٢ حادثة «اختفاء» وقعت في شمال وشرقي البلاد وسلّطت المنظمة الأضواء عليها في أيلول/سبتمبر العام الماضي. والمعروف أن الحكومة لم تنفّذ أيّاً من التوصيات التي قدمتها المنظمة في ذلك الوقت بشأن التحقيق في حوادث «الاختفاء» ووضع حدّ لها.

لقد بعثت المنظمة بمعلوماتها إلى الحكومة، وهي تناشدها مجدّداً تشكيل لجنة نزيهة ومستقلة للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت قبلاً والتي مازالت مستمرة. وكانت المنظمة قد ناشدت الحكومة اتخاذ اجراءات فورية لوضع حد للتعذيب ولحوادث «الاختفاء» في سري لنكا – بما في ذلك اعداد سجل مركزي رسمي تدرج فيه باستمرار أسماء جميع المعتقلين وأماكن اعتقالهم، ووضع حد للحبس الانعزالي.

وكان وزير الأمن القومي لاليش الثلاثمودالي Lalith Athulathmudali قد نفى بعض الادعاءات التي وردت في تقرير المنظمة، وصرّح أنه ليس هناك أي محتجز في السجن الانعزالي، وان هناك حالياً سجل مركزي بأسماء المحتجزين. لكنه لم يوضح ما إذا كان بامكان الجمهور الاطلاع على هذا السجل، حسب ما طلبت المنظمة. □

الاتحاد السوفياتي

صدور مرسوم عفو

في ١٨ حزيران/يونيو، صدر مرسوم عفو بمناسبة الذكرى السبعين لثورة تشرين الأول/اكتوبر في الاتحاد السوفياتي.

ومن شأن هذا العفو ان يشمل قدامى المحاربين والرجال الذين تجاوزوا الستين من عمرهم، والنساء اللواتي تجاوزن الخامسة والخمسين من عمرهن.

وخلافاً لمراسيم العفو السابقة، تشمل شروط العفو أولئك الذين حكم عليهم بموجب ثلاثة من القوانين الأربعة التي كانت تطبق عادة على سجناء الرأي. اما السجناء الذين لا يشملهم العفو، فستخفض مدد الأحكام الصادرة بحقهم. غير أن العفو يستثني السجناء الذين «خالفوا نظام» السجن بصورة متواصلة، وهذا يشكل جريمة تأديبية عوقب بسببها كثيرون من سجناء الرأي. □

الكويت

احكام اعدام

في ٦ حزيران/يونيو، صدرت في الكويت احكام باعدام ستة أشخاص، اربعة منهم محتجزون في سجن الكويت المركزي، أما الاثنان الآخران فقد جرت محاكمتهما غيابياً.

كان أربعة من هؤلاء السجناء بين ١٢ كويتياً شيعياً اعتقلوا في كانون الثاني/يناير وحوكموا أمام محكمة أمن الدولة في ٤ نيسان/ابريل. ويعتقد انهم اتهموا بالانتماء إلى منظمة سرية متهمة بالاشتراك في حوادث هجوم بالقنابل وقعت في حزيران/يونيو ١٩٨٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

وادّعى المتهمون الاثنا عشر خلال المحاكمة انهم خضعوا للتعذيب خلال احتجازهم. وقد ناشدت المنظمة السلطات تخفيف احكام الاعدام الصادرة بحقهم، واعربت عن قلقها بشكل خاص بصدد ادعاءات تعذيب المدّعى عليهم وصدور أحكام الاعدام بحقهم بعد جلسات محاكمة سرية، وعدم منحهم حق الاستئناف. وقد لفتت نظر السلطات في الكويت إلى بواعث قلقها هذه. □

اليونان

سجن أحد رافضي الخدمة العسكرية

في ٢٥ حزيران/يونيو، حكمت المحكمة العسكرية في ثيسالونيكي على ميكاليس مارغاكيس Michalis Maragakis، وهو مسالم في الثلاثين من عمره، بالسجن لمدة أربع سنوات.

وكان قد قبض عليه في ١١ آذار/مارس لرفضه اداء الخدمة العسكرية الاجبارية. وهو حالياً في سجن كاڤالا العسكري.

لا يوجد في القوانين اليونانية اي نص يجيز اداء خدمة بديلة خارج الخدمة العسكرية. ويسمح للأفراد الذين يرفضون الخدمة العسكرية لأسباب دينية، القيام بخدمات عسكرية لا تقتضي حمل السلاح لمدة أربع سنوات. ويوجد حالياً في السجن أكثر من ٣٠٠ شخص من شهود يهوه ممن سجنوا لرفضهم أي نوع من الخدمة العسكرية لأسباب دينية.

وميكاليس مارغاكيس هو أول شخص يسجن، حسب علم المنظمة، لرفضه اداء الخدمة العسكرية لاسباب مسالمة بحتة. وحيث أن القوانين اليونانية لا تقدم أيه خدمة مدنية بديلة، فان المنظمة تعتبر ان الأشخاص المحتجزين لرفضهم الخدمة العسكرية هم من سجناء الرأي. □

جمهورية افريقيا الوسطى

انتهاء محاكمة

في ١٢ حزيران/يونيو، وبعد محاكمة دامت ستة اشهر، صدر حكم باعدام الرئيس لمدى الحياة والأمبراطور السابق لجمهورية افريقيا الوسطى جان-بيديل بوكاسا.

ادين رئيس الدولة السابق بأربع تهم من بين التهم الأربع عشرة التي وجهت اليه: التآمر على القتل، الاعتقال غير المشروع للأطفال واحتجازهم، الاعتقال غير المشروع لسجناء آخرين، واختلاس اموال الدولة. وقد حضر مراقب عن المنظمة عدداً من جلسات المحاكمة.

وجان-بيديل بوكاسا له الحق في الاستئناف والاعتراض على النواحي القانونية من المحاكمة. وفي حال احترام هذه الحقوق، لا يكون معرّضاً لخطر الاعدام الوشيك.

ومنظمة العفو الدولية تعارض عقوبة الاعدام في جميع الحالات، وهي تقوم حالياً بابلاغ السلطات عن قلقها في هذا الصدد. □

بعثة المنظمة إلى سنغافورة

في حزيران/يونيو، اوفدت منظمة العفو الدولية بعثة إلى سنغافورة للتحقيق في قضايا ١٦ شخصاً احتجزوا بمقتضى قانون الأمن الداخلي الذي يجيز احتجاز الأشخاص دون محاكمة لمدة غير محدودة.

وقد اعتقل هؤلاء الأشخاص في ٢١ أيار/مايو، ووجهت اليهم تهمة الاشتراك في مؤامرة شيوعية للاطاحة بالحكومة.

في ٢٠ حزيران/يونيو، اطلقت السلطات سراح أربعة من أصل المحتجزين الستة عشر، لكنها أمرت باحتجاز ڤنسنت تشنج Vincent Cheng، الأمين التنفيذي للجنة العدل والسلام الكاثوليكية المتهم بتزعم المؤامرة، لمدة سنتين. وصدرت أوامر توقيف بحق ١٢ آخرين لمدة سنة، واطلق سراح الأربعة الباقين. الا ان ستة أشخاص آخرين اعتقلوا في ٢٠ حزيران/يونيو بمقتضى القانون نفسه.

والمنظمة تعتبر هؤلاء من سجناء الرأي، وهي تناشد السلطات حالياً من أجل اطلاق سراحهم فوراً دون قيد أو شرط. □

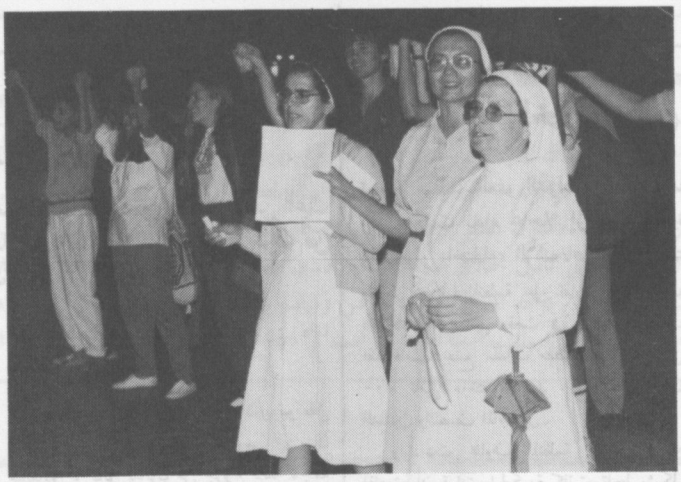

راهبات اشتركن في أحد النشاطات التي نظمها أعضاء المنظمة في ڤنزويلا خلال الحملة ضد انتهاكات حقوق الإنسان في شيلي.

يافطة أعدّها الفرع البلجيكي (الناطق بالفرنسية).

شيلي

حملة شيلي

«... هنا يوجد اضطهاد، وتهديد، وتعذيب، وقتل، لكن الأمل والعزم على مواصلة عملنا يشتدّان قوة. شكراً لكم على مساندتكم المشجّعة...».

كان هذا الردّ الذي أرسله أحد القضاة في شيلي أحد الردود العديدة التي تلقتها المجموعات المشتركة في حملة منظمة العفو الدولية الخاصة بشيلي.

خلال حملة الثلاثة أشهر، نظم اعضاء المنظمة مظاهرات، ومواكب لحملة الشموع، ومعارض صور فوتوغرافية، وقاموا باعداد ملصقات وشعارات لاصقة ومنشورات.

وروت ڤيرونيكا دي نجري، التي احرق الجنود ابنها رودريغو روخاس دي نجري Rodrigo Rojas de Negri وهو لايزال على قيد الحياة في تموز/يوليو ١٩٨٦، قصة موت ابنها خلال مئات الاجتماعات والمؤتمرات الصحفية، وقد اثارت جولتها دعاية كبيرة.

وارسل كبار مسؤولي البوليس في كندا، بعد اتصال الفرع الكندي (الفرنسي) بهم، عدة رسائل إلى شيلي يطالبون فيها باجراء تحقيق شامل في هذه القضية.

وارسل أعضاء منظمة العفو الدولية إلى شيلي صوراً عن المظاهرات التي نظّمت ضد التعذيب هناك وعن غيرها من الأحداث العامة الأخرى. وعلى الرغم من اغلاق عدد كبير من المجلات الشيلية بسبب حالة الحصار، جرى نشر بعض هذه الصور. وارسلت صور أخرى إلى اقارب الضحايا وإلى مجموعات عاملة من أجل حقوق الإنسان، منها رابطة اقارب ضحايا القتل السياسي، التي بعثت بالرد التالي: «هذه الصور تلهب فينا الحماس وتحيطنا علماً بأننا لسنا وحدنا... [انها] تساعدنا على عرض الدعم الدولي لنا على الملأ.» □

قام أعضاء المنظمة في نورثهامبتون بالولايات المتحدة بتنظيم هذا الاحتجاج ضد التعذيب في شيلي، وارسلوا صوراً عنه إلى وسائل الاعلام الشيلية.

ملصق من اعداد القطاع النروجي.

رومانيا: انتهاكات حقوق الإنسان

□ عامل بناء في السادسة والخمسين من عمره يوزع نشرات تنتقد الرئيس تشاوشسكو – فيحكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات بتهمة «الدعاية المناوئة للدولة الاشتراكية».

□ معلم يشتكي لصرفه من الخدمة ظلماً – فيموت في السجن خلال قضاء حكم بالسجن مدته ثمان سنوات بتهمة «الذم بالأجهزة المركزية للحزب والدولة».

□ أب يرفض السماح له بالسفر إلى الخارج لمعالجة ابنه البالغ السابعة من عمره من داء الصرع – فيسجن أثناء محاولته مغادرة البلاد بطريقة غير مشروعة.

هذه هي بعض الحالات التي توضح النمط السائد لانتهاكات حقوق الإنسان في رومانيا خلال الثمانينات.

فهناك سجناء اخضعوا للضرب أو التعذيب، فيما وضع معارضون آخرون رهن الاقامة الجبرية، فخسروا وظائفهم، ومن ثم سجنوا بتهمة «الطفيلية» (العيش عالة على الغير)، أو تعرّضوا للاعتداء في الشوارع من قبل أفراد يعتقد أنهم يعملون لحساب السلطات.

وفي تقرير جديد نشر في تموز/يوليو، تشير منظمة العفو الدولية إلى أن السلطات الرومانية انتهكت بصورة متواصلة حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، خاصة حق الإنسان في حرية التعبير، وحقه في مغادرة البلاد، وحقه في محاكمة عادلة، وحقه في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. □